CBD

UNEP

Distr.

GENERAL

UNEP/CBD/RW-BF/1/5

10 November 2010

Unedited

ORIGINAL: ENGLISH

ورشة العمل الإقليمية بشأن التنوع البيولوجي

والتمويل دعما لنتائج ناجويا

الاجتماع الأول

القاهرة، 29-30 نوفمبر 2010

الآليات المالية المبتكرة: قدرات المنطقة العربية

مذكرة أعدها السكرتير التنفيذي

1 تعد الآليات المالية المبتكرة تكميلية ولا تحل محل الآليات المالية المنشأة بموجب أحكام المادة 21 من الاتفاقية. وفي إستراتيجية تعبئة الموارد بالاتفاقية، قرر مؤتمر الأطراف استكشاف آليات مالية جديدة ومبتكرة على جميع المستويات بغية زيادة التمويل الموجهة لدعم الأهداف الثلاثة للاتفاقية، بما في ذلك:

- تعزيز خطط للدفع مقابل خدمات النظم البيئية، متى أمكن، على أن تتوافق وتتناغم مع الاتفاقية وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة.

- دراسة آليات تعويض التنوع البيولوجي حيثما كان ذلك مناسبا وملائما مع ضمان عدم استخدامها لتقويض المكونات الفريدة للتنوع البيولوجي.

لتقليل الآثار البيئية لعمليات الأمانة إلى الحد الأدنى، والمساهمة في مبادرة الأمين العام بشأن C-Neutral UN، تطبع هذه الوثيقة بأعداد محدودة. وعلى الوفود أن تتكرم وتأتي بالنسخ الخاصة بها معها إلى الاجتماع وألا تتطلب نسخا إضافية.

- استكشاف النهج التي تتيح [illegible] النماذج التعريفية المبتكرة والعوائد المالية لتحقيق الأهداف الثلاث للاتفاقية.

- استكشاف الفرص التي قدمتها آليات مالية مبتكرة وواعدة مثل أسواق المنتجات الخضراء، وشراكات بين الأعمال التجارية والتنوع البيولوجي وأشكال جديدة من الأعمال الخيرية.

- إدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة في تطوير مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الدولية، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف الحفاظ.

- تشجيع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها على أن تأخذ التنوع البيولوجي في الاعتبار عند تطوير أي من آليات التمويل لتغير المناخ.

2- تقدم هذه المذكرة الموجزة معلومات أساسية عن آليات مالية مبتكرة للمساعدة في دراسة قدراتها على تعبئة الموارد في المنطقة العربية. وهناك دعوة موجهة للمشاركين في ورشة العمل:

- لتبادل الخبرات والأمثلة، ودراسات الحالة فيما يتعلق بتطوير وتطبيق آليات مالية مبتكرة؛
- لتحديد آليات التمويل المبتكرة التي لديها القدر الأعلى من الإمكانيات في إطار توليد الموارد المالية للمنطقة العربية؛
- لتحديد الإجراءات العملية للسنوات العشر القادمة الرامية لاستكشاف آليات مالية مبتكرة، ولاسيما فيما يتعلق بموارد القطاع الخاص والاستثمار.

أ - الدفع مقابل خدمات النظم البيئية

3- يشير الدفع مقابل خدمات النظم البيئية إلى نقل الموارد من المستفيدين من خدمات النظام البيئي للتأكد من أن التغيرات في استخدام النظام البيئي لن يصب أو سيصب في مصلحتهم. وخير مثال على ذلك، المعاملات المحلية في نيويورك حيث اختارت السلطات استثمار من مليار إلى مليار ونصف دولار في رأس المال الطبيعي لاستعادة مستجمعات المياه الملوثة بكتسكيل من أجل خدمة النظام البيئي عبر تنقية المياه من أجل الوفاء بالمعايير الوطنية لجودة مياه الشرب، مما تناقض بشكل كبير مع التكلفة المقدرة بحوالي 6-8 مليار دولار لبناء محطة لتنقية المياه بالإضافة إلى 300 مليون دولار قيمة تكاليف التشغيل السنوية. وتخصص الصين أكبر مدفوعات وطنية لخدمات النظام البيئي، حيث أعلنت الحكومة المركزية في عام 2000 عن برنامج الحبوب مقابل الخضرة بميزانية 43 مليار دولار، ويتم من خلاله تقديم الحبوب للمزارعين في مقابل عدم إزالة الغابات من المنحدرات لزراعتها. كما أن أكبر المدفوعات العالمية لخدمات النظم البيئية حتى الآن تتحملها

مبادرة المناخ الدولي والغابات التي أعلنت عنها النرويج في مؤتمر بالي لعام 2007، والتي وفرت 500 مليون دولار لتكوين وتنفيذ أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها (REDD) في تنزانيا.

وضع تصور للدفع مقابل خدمات النظم البيئية

4 تعرف خدمات النظام البيئي بأنها الفوائد التي يحصل عليها الأفراد من النظم البيئية - مجمعات حيوية من النباتات والحيوانات ومجتمعات الكائنات الدقيقة بالإضافة إلى بيئتها غير الحية التي تتفاعل كوحدات وظيفية. وتتضمن بعض تعريفات خدمات النظام البيئي سلع النظام البيئي. والغرض الرئيسي من الدفع مقابل خدمات النظم البيئية هو التمكن من إجراء تغييرات في استخدام النظم البيئية بطريقة يمكن في ظلها الحفاظ على خدمات النظم البيئية أو تعزيزها لصالح المستفيدين الذين يتحملون هذه المدفوعات. ويمكن أن يكون الدفع مقابل خدمات النظم البيئية من التدابير الوقائية التي تقضي بضرورة عدم إجراء أية تغييرات في استخدام النظم البيئية. وفي معظم الحالات، يتم تصميم الدفع مقابل خدمات النظم البيئية لتشجيع مسار معين لإجراء تغيرات في استخدام النظم البيئية.

5 يمكن أن يكون لبعض خيارات إجراء تغيرات في استخدام النظم البيئية تأثيرات على خدمات النظم البيئية أكثر من غيرها وذلك اعتمادا على الظروف المحلية. ويمكن وصف مؤشرات التغيرات الضارة في استخدام النظم البيئية على النحو التالي :

- تغيرات في الأراضي المحلية/استخدام المياه وغطائها، مما يؤدى في كثير من الأحيان إلى تغيير الموائل وفقدانها وتدهورها
- ظهور أنواع أو القضاء عليها، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأنواع الغريبة الغازية والمسببة للأمراض

- استخدام التكنولوجيا وتكيفها، مما يؤدي إلى الاستغلال أو الحصاد المفرطين
- المدخلات الخارجية (على سبيل المثال، استخدام الأسمدة، ومكافحة الآفات، والري)
- تغير المناخ

6 يسعى الدفع مقابل خدمات النظم البيئية إلى تجنب هذه التغيرات الضارة في استخدام النظم البيئية والتقليل من آثارها على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية إلى الحد الأدنى. ولكن يجب أن يتناول الدفع الفعال لخدمات النظم البيئية الأسباب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية السياسية والتكنولوجية وحتى الثقافية والدينية لهذه التغيرات في استخدام النظم البيئية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي النمو السريع للسكان البشريين أو للطلب على السوق إلى الاستغلال المفرط من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة.

7 تتطلب قابلية التجارة في خدمات النظم البيئية ألا يكون مقدمي الدعم والمستفيدين من خدمات النظم البيئية كيان واحد، أو على الأقل يجب أن يتجاوز المستفيدون نطاق مقدمي الدعم. وفي كثير من الحالات، يمتلك مقدمو الدعم لخدمات النظم البيئية أيضا الأراضي أو المياه التي تستضيف تلك الخدمات. وتشمل خدمات النظم البيئية المختلفة خصائص مختلفة من قابلية التجارة (الجدول 1). وتعد بعض خدمات النظم البيئية أكثر أهمية على المستوى العالمي مقارنة بالمستويين المحلي والوطني، على سبيل المثال، الخدمات المناخية، بينما يمكن أن تكون التجارة في خدمات أخرى للنظم البيئية أفضل على الصعيد المحلي.

8 يحدث الدفع مقابل خدمات النظم البيئية ذات الصلة بالمياه بشكل رئيسي على المستوى الإقليمي/شبه الإقليمي. وهناك العديد من الأمثلة التقليدية لترتيب الدفع مقابل خدمات النظم البيئية ذات الصلة بالمياه، وبشكل رئيسي لتنقية المياه ومعالجة المخلفات. وتزايدت شعبية الدفع مقابل خدمات النظم البيئية

المتعلقة بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي، مع تخصيص مدفوعات تعويضية لأصحاب الأراضي والغابات في مقابل عقود لعدة سنوات من أجل إعادة زرع الغابات، والإدارة المستدامة لها وحمايتها، فضلا عن خدمات المناخ. ويتم تخصيص مدفوعات زراعية بيئية لتعويض المزارعين عن التخلي عن الممارسات الأكثر كثافة وربحية وذلك في الغالب يكون في أوروبا وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى عدد قليل نسبيا من برامج الدفع مقابل خدمات النظم البيئية التي استهدفت المزارعين والأراضي الزراعية في البلدان النامية.

9 - تبدأ معظم حالات الدفع مقابل خدمات النظم البيئية بخدمات الدرجة الأولى التي يعتبرها المستفيدون الرئيسيون الأعلى من حيث القيمة والاحتياج إليها، على الرغم من أن القيم الملموسة والاحتياج الشديد قد يتغيرا مع مرور الزمن وعبر البلدان. على سبيل المثال، وضعت الجمعية الأوروبية حوافز قائمة على أساس الأسعار كجزء من السياسة الزراعية الرامية إلى لتحسين نوعية البيئة والتنوع البيولوجي. وقد تم تطبيق خطط لخدمات التلقيح والممارسات الزراعية المستحسنة لحماية المياه والتربة والتنوع البيولوجي لعدة عقود في الولايات المتحدة.

10 - في ظل الاعتراف المتزايد بالخدمات الأخرى للنظم البيئية، ظهر اتجاه جديد ينطوي على مجموعة كبيرة من خدمات النظم البيئية، ومعظمها الخدمات المناخية وأهداف التنوع البيولوجي. وفي حالة كوستاريكا، حيث تأسست Pago por Servicios Ambientales في عام 1997، تتضمن خدمات النظم البيئية، الوارد في غالبية خطط الدفع حتى الآن، ما يلي: احتجاز الكربون في الكتلة الحيوية أو التربة؛ وتوفير موئل للأنواع المهددة بالانقراض؛ وحماية الطبيعة؛ ووظائف هيدرولوجية مختلفة تتعلق بالنوعية أو بالكمية أو التوقيت الزمني لتدفقات المياه العذبة من مناطق المنبع إلى المستخدمين في مناطق المصب.

جدول 1: قابلية التجارة في خدمات النظم البيئية

نوع خدمات النظم البيئية	قابلية التجارة محليا	قابلية التجارة على المستويين الوطني والإقليمي	قابلية التجارة عالميا
خدمات المناخ (تنظيم المناخ)	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
خدمات المياه (مياه عذبة، وتنظيم المياه، والتنقية ومعالجة المخلفات، وتدوير المياه)	مرتفعة	مرتفعة	متوسطة
خدمات الصحة (تنظيم الأمراض والأوبئة، وصيانة جودة الهواء)	متوسطة	مرتفعة	متوسطة
خدمات زراعية (التلقيح، والتمثيل الضوئي، والإنتاج الأولي، وتدوير المغذيات، ومكافحة التآكل، وتكوين التربة	مرتفعة	مرتفعة	متوسطة
خدمات الوقاية من الأمراض	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة

(تنظيم المخاطر الطبيعية)			
خدمات ثقافية (القيم الروحية والدينية، والتنوع الثقافي، والعلاقات الاجتماعية، وقيم التراث الثقافي)	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
خدمات المعرفة (نظم المعرفة، والقيم التعليمية، والإلهام)	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة
خدمات سياحية (القيم الجمالية، والشعور بالمكان، والترفيه والسياحة البيئية، وقيم التراث الثقافي)	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة

نهج السوق في الدفع مقابل خدمات النظم البيئية

11- حتى الآن، خضع الدفع مقابل خدمات النظم البيئية لقيادة وهيمنة المستفيدين من خدمات النظم البيئية ووسطائهم، ولاسيما على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونادرا ما كان يتم فحص مستوى التكافؤ بين المستفيدين ومقدمي الدعم لخدمات النظم البيئية وكذلك بين المستفيدين. وإن الاعتماد الشديد على خزائن الحكومة فيما يتعلق بالدفع مقابل خدمات النظم البيئية سيتلاشى ذاتيا بسبب هذه الوسيلة الجديدة، خاصة إذا ما تم الأخذ في الاعتبار البيئات المالية الحالية في العديد من البلدان. ويدعو رفع

مستوى الدفع مقابل خدمات النظم البيئية واستدامته إلى إتباع نهج أكثر تنوعا حيث يمكنه التعويل على نظام السوق الحديث.

البيئات المواتية

12- قد تم تطوير الدفع مقابل خدمات النظم البيئية إلى حد كبير على أساس أن المستفيدين من النظم البيئية ينبغي أن يدفعوا لمقدمي الدعم لخدمات النظم البيئية نظير الخدمات التي يحظون بها. ومن الناحية العملية، من المحتمل أن يبذل المستفيدون من النظم البيئية جهدا كبيرا لمواصلة الاستفادة من الخدمات المجانية للتنوع البيولوجي والنظم البيئية، أو البحث عن طرق بديلة لتجنب دفع التكاليف الكاملة لخدمات النظم البيئية. ومن الشروط الضرورية لتوسيع نطاق تطبيق الدفع مقابل خدمات النظم البيئية الإرادة السياسية الوطنية لاستحقاقات ومسؤوليات المستفيدين من النظم البيئية ومقدمي الدعم لها. ومن الأمور الهامة أيضا التشريعات واللوائح الوطنية التي تنص على عدم تمكين واضعي اليد بطريقة غير مشروعة، وتجنب مطالبات المكافآت غير الصحيحة وعوامل 'الجذب' الديموغرافي. ويمكن أن يكون هناك أيضا آثار للإنصاف إذا كانت هناك حاجة لإجراء تغيير في توزيع الحقوق والمسؤوليات على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية.

13- قد تخضع معظم معاملات الدفع مقابل خدمات النظم البيئية للمؤسسات والقواعد الوطنية القائمة، بما في ذلك آليات تنفيذ العقود. وقد تكون هناك حاجة إلى منظمات وطنية وخدمات إضافية لدعم الرصد والتحقق وتنفيذ القواعد ذات الصلة وتسوية النزاعات. ويمكن أن تكون المنظمات الوطنية حيوية في دعم خطط إصدار الشهادات عندما يتعلق الأمر بالمدفوعات الدولية.

14- في حالة دفع القطاع العام مقابل لخدمات النظم البيئية، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب لتلك السياسات التي لها تبعات عكسية على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية، وبخاصة فيما يتعلق بالإعانات الضارة بيئيا. وبدون التنحية أو الإصلاح المسبق أو الفوري للسياسات الضارة القائمة، فقد يفاقم الدفع مقابل خدمات النظم البيئية عدم تماسك حزم السياسات المهدرة للموارد.

15- من المحتمل ألا يحدث الدفع مقابل خدمات النظم البيئية إطار الحالات التالية:

- أن تكون استخدامات النظم البيئية مستدامة في طبيعتها، وبالتالي لا تشكل تهديدا ماديا على مصالح المستفيدين من خدمات النظم البيئية. وتوجد خدمات النظم البيئية هذه في الغالب في المجتمعات التقليدية التي تسترشد بمعارفها التقليدية والتي لم تخضع بعد لغزو التكنولوجيا الحديثة. والسؤال هل ينبغي أن يستمر حصول المستفيدين على هذه الخدمات مجانا سواء من الناحية الأخلاقية أو المالية.

- دعم تغيرات استخدام النظم البيئية وطنيا ودوليا بطريقة تغطي مصالح المستفيدين من خدمات النظم البيئية على نحو مناسب. وفي هذه الحالة، يدفع المستفيدون من خدمات النظم البيئية ضرائب ورسوم أو حتى مساهمات طوعية للحكومات أو طرف ثالث، بدلا من مقدمي الدعم لخدمات النظم البيئية. على سبيل المثال، يتم توفير التمويل الوطني والدولي لإنشاء وصيانة المحميات التي توفر خدمات النظم البيئية المنشودة.

- أن يكون صافي المنافع المتأتية من تغيرات استخدام النظم البيئية كبير، ولا يقع ضمن نطاق الخيارات المالية للمستفيدين من خدمات النظم البيئية. على سبيل المثال، لا يمكن معادلة استخراج الموارد الطبيعية غير الحية بسهولة من الناحية المالية من قبل المستفيدين من خدمات النظم البيئية.

- يواجه المستفيدون من خدمات النظم البيئية بدائل أرخص بين خدمات النظم البيئية المماثلة، حتى وإن كان ذلك على حساب الجودة. في هذه الحالة، يحتمل أن تجبر معايير الجودة الوطنية لسلع وخدمات النظم البيئية المستفيدين على إعادة النظر في خياراتها.

- قام المستفيدون من خدمات النظم البيئية بدعم بدائل أرخص بين خدمات النظم البيئية المماثلة وطنيا أو دوليا. على سبيل المثال، يتم توفير الدعم لمعدات معالجة المياه بدلا من المحافظة على خدمات النظم البيئية في المنبع.

16- لا يعتبر الدفع مقابل خدمات النظم البيئية أداة للحد من الفقر في المقام الأول، ولكن من المحتمل أن يتأثر الفقراء، ويجب النظر في الآثار التي تقع عليهم. ويمكن للمدفوعات أن ترفع دخل الفقراء الذين يساعدون في الحفاظ على خدمات النظم البيئية والتنوع البيولوجي. وقد تستفيد أيضا أسر فقيرة أخرى، على سبيل المثال من زيادة إنتاجية التربة التي يزرعونها أو تحسين نوعية المياه التي يشربونها. ومع ذلك، فإن توزيع المنافع يعتمد على من يحافظ على خدمات النظم البيئية، وفي بعض الحالات، قد يكون للمدفوعات أيضا آثار عكسية على الفقر والأمن الغذائي، على سبيل المثال إذا ما خفضت الطلب على العمالة الزراعية، أو رفعت أسعار المواد الغذائية أو استبعدت الفقراء من الأراضي التي كان الوصول إليها في السابق عاما. وينبغي أن يكون الإنصاف قضية رئيسية يتم تناولها أثناء تصميم الدفع مقابل خدمات النظم البيئية.

إنشاء ودعم السوق

17- يمكن أن يعزى جزئيا ارتفاع تكاليف المعاملات الجارية، الملحوظ في عدد من الدفع مقابل خدمات النظم البيئية، إلى البداية الجديدة لهذه الوسيلة، ولكن إذا لم تنخفض تكاليف المعاملات مع مرور الوقت، فلن تساعد في تحقيق مزيد من التطوير للدفع مقابل خدمات النظم البيئية. ويشير تقييم أولي إلى أن تكاليف المعاملات في مشاريع الكربون في الغابات تستوعب أكثر من 50% (وفي بعض الحالات أكثر من 90%) من قيمة إجمالي المدفوعات المقدمة، في حين لا يحصل رعاة الغابات إلا على النسبة المتبقية. وهناك حاجة للوصول إلى حل أكثر قدرة على المنافسة، مثل النهج الموجهة نحو السوق، من أجل خفض تكاليف المعاملات المرتفعة.

18- يدعو نهج السوق في الدفع مقابل خدمات النظم البيئية إلى تطوير أسواق خدمات النظم البيئية. وهذا يتضمن إنشاء بنية تحتية للسوق، ووضع قواعد ومعايير

للمشاركين في السوق، وتنظيم نظم التسعير، وتوفير الخدمات الاستشارية والدعم بالمعلومات والتدريب على السوق، وحتى الدعم المالي.

19- ربما يكون الدفع مقابل خدمات النظم البيئية ترتيبا تعاقديا محليا أو إقليميا أو وطنيا دون التعهد بتأمين الدعم الدولي لأثره الإيجابي على أهداف التنوع البيولوجي. وفي ظل الاستفادة من الخدمات المجانية لمثل هذه الترتيبات، فإن فوائد التنوع البيولوجي العالمي قد لا تتم دراستها أو تأمينها أو الحفاظ علي استمرارها بالشكل الكافي، ولاسيما عندما تكون هناك مقايضات بين استراتيجيات التنمية البديلة. ويجب توفير التمويل الدولي الكافي للتأثير على تصميم الدفع مقابل خدمات النظم البيئية وتوجيه الترتيب نحو دعم أهداف التنوع البيولوجي طويلة المدى. في حالة ما إذا كان المستوى المتاح من المدفوعات غير كافي لتغطية تكاليف البدء أو التشغيل على المستويين المحلي أو الوطني، فسوف يلعب التمويل الدولي دورا محفزا حيويا في ضمان توفير المدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية.

ب- تعويضات التنوع البيولوجي (أعدها كيري تين كات)

مفهوم أساسي

20- تعتبر تعويضات التنوع البيولوجي هي نتائج الحفاظ القابلة للقياس والناجمة عن الإجراءات التي تهدف إلى تعويض الآثار العكسية المتبقية الهائلة للتنوع البيولوجي والتي نتجت عن تطوير المشروع[1] بعد اتخاذ تدابير الوقاية والتخفيف الملائمة. والهدف من تعويضات التنوع البيولوجي هو تجنب أي خسارة صافية، ويفضل تحقيق مكاسب صافية للتنوع البيولوجي على أرض الواقع فيما يتعلق بتكوين الأنواع، وهيكل الموائل، ووظيفة النظام البيئي واستخدام الأفراد والقيم الثقافية المرتبطة بالتنوع البيولوجي.[2] ومن بين وسائل تنفيذ تعويضات التنوع

[1] على الرغم من تعريف تعويضات التنوع البيولوجي هنا من حيث مشروعات تنموية معينة (مثل طريق أو منجم)، فيمكن أيضا استخدامها في تعويض الآثار الأوسع نطاقا للبرامج والخطط.

[2] برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي ، 2009

البيولوجي المعاملات المصرفية للحفاظ (بما في ذلك المعاملات المصرفية للموائل والمعاملات المصرفية للأنواع)، واستخدام أرصدة التنوع البيولوجي.

21- يمكن أن تحقق تعويضات التنوع البيولوجي نتائج أكثر وأفضل للحفاظ مقارنة بالنتائج التقليدية لتخطيط المشاريع. وهي أيضا أداة للشركات لإدارة فرص ومخاطر التنوع البيولوجي، وهي أداة للمجتمع أيضا من أجل إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في عملية صنع القرار الاقتصادي، من خلال التصاريح والتراخيص وعمليات التخطيط التابعة للحكومة وقرارات الاستثمار والإقراض للمؤسسات المالية. ونظرا لأن تعويضات التنوع البيولوجي تنطوي على العمل مع مديري الأراضي لمعالجة الأسباب الرئيسية وراء فقدان التنوع البيولوجي، فإنها توفر للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فرصة المشاركة في تخطيط المشاريع، وإقامة أنشطة التعويض التي تساهم في سبل المعيشة المستدامة. ويمكن لتعويضات التنوع البيولوجي، المخططة بشكل صحيح على مستوى الطبيعة، أن تسهم في الحفاظ على المستوى الإقليمي وتخطيط استخدام الأراضي، والأولويات المحددة في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي.

22- تعني هذه المزايا، بصفة جماعية، أن تعويضات التنوع البيولوجي تطرح مصدرا محتملا جديدا وإضافيا لتمويل أنشطة الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له. وفي هذا النموذج، يتحمل مطورو القطاعين العام والخاص تكاليف إجراءات الحفاظ اللازمة لتعويض آثارهم، ويمكن اعتبار هذا الاستثمار في الحفاظ إضافيا بالنسبة للميزانيات الوطنية المخصصة لدعم شبكات المحميات وغيرها من أنشطة التنوع البيولوجي على أرض الواقع.

23- مع ذلك، ينبغي أن تعامل تعويضات التنوع البيولوجي بحذر شديد: فلا ينبغي أن يساء استخدامها للسماح للمشاريع غير الملائمة للمضي قدما، وهي لا تكون مناسبة إلا في بعض الظروف التي يتم فيها إتباع التسلسل الهرمي للتخفيف وأن تكون الآثار المتبقية قابلة للتعويض. ولا تنجح تعويضات التنوع البيولوجي إلا في ظل وجود القدرة الكافية لتصميمها وتنفيذها، وفي إطار الرصد والتقييم والإنفاذ على

نحو ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تستقطب السياسة الوطنية بشأن تعويضات التنوع البيولوجي استثمارات إضافية في الحفاظ، وألا تقلل الحكومات التزامات القطاع العام بتمويل الحفاظ، وإلقاء عبء تكاليف أولويات الحفاظ الوطنية على عاتق القطاع الخاص.

24- بعد أربع سنوات من العمل وتحليل الأساس لتعويضات التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية والإقليمية في جميع أنحاء العالم، وافق برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي (BBOP) على المبادئ العشرة الأساسية التي تحدد تعويضات التنوع البيولوجي (صندوق 1)، ويمكن تلخيصها بإيجاز على النحو التالي. إن تعويضات التنوع البيولوجي: يتم تصميمها وتنفيذها لعدم تحقيق أي خسارة صافية أو تحقيق مكسب صاف للتنوع البيولوجي؛ وسوف تحقق نتائج إضافية للحفاظ؛ تلتزم بالتسلسل الهرمي للتخفيف؛ وتعترف بالحدود التي يمكن تعويضها؛ ويتم التخطيط لها في سياق الطبيعية؛ وتتضمن المعنيين على نحو فعال بالتصميم والتنفيذ؛ ويتم تصميمها وتنفيذها بطريقة عادلة؛ ويتم التخطيط لها لضمان استمرارية النتائج على الأقل في ظل وجود آثار المشروع ويفضل أن يكون إلى الأبد، ويتم الاضطلاع بها والتواصل بشأنها بشفافية، وتوثق الاستخدام المناسب للعلوم السليمة والمعارف التقليدية. ينبغي أن تحقق تعويضات التنوع البيولوجي التي تتبع هذه المبادئ أفضل النتائج للتنوع البيولوجي وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام هذه الأداة.

المربع 1. مبادئ تعويضات التنوع البيولوجي المعدة والمدعمة من قِبل برنامج **الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي**

تعتبر تعويضات التنوع البيولوجي هي نتائج الحفاظ القابلة للقياس والناجمة عن الإجراءات التي تهدف إلى تعويض الآثار العكسية المتبقية الهائلة للتنوع البيولوجي

والتي نتجت عن تطوير المشروع[3] بعد اتخاذ تدابير الوقاية والتخفيف الملائمة. والهدف من تعويضات التنوع البيولوجي هو عدم تحقيق أي خسارة صافية، ويفضل تحقيق مكاسب صافية للتنوع البيولوجي على أرض الواقع فيما يتعلق بتكوين الأنواع، وهيكل الموائل، ووظيفة النظام البيئي واستخدام الأفراد والقيم الثقافية المرتبطة بالتنوع البيولوجي.

تضع هذه المبادئ إطار عمل لتصميم تعويضات التنوع البيولوجي وتنفيذها والتحقق من نجاحها. ويجب تصميم تعويضات التنوع البيولوجي بحيث تتوافق مع القوانين المحلية والدولية ذات الصلة، كما يجب تخطيطها وتنفيذها بما يتوافق مع الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ونهج النظم البيئية المرتبط بها، كما هو موضح في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي.

1. **تجنب الخسارة الصافية:** يجب تصميم تعويض التنوع البيولوجي وتنفيذه لتحقيق نتائج حفاظ قابلة للقياس على أرض الواقع والتي يتوقع عدم تحقيقها لأي خسارة صافية ويفضل تحقيق مكاسب صافية للتنوع البيولوجي.
2. **نتائج إضافية للحفاظ:** يجب أن يحقق تعويض التنوع البيولوجي نتائج حفاظ زيادة عن النتائج التي قد تنتج في حالة عدم وجود تعويض. كما يجب أن يتجنب تصميم التعويض وتنفيذه نقل الأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي إلى المواقع الأخرى.
3. **الالتزام بالتسلسل الهرمي للتخفيف:** يعتبر تعويض التنوع البيولوجي التزامًا بالتعويض عن الآثار العكسية المتبقية الهائلة للتنوع البيولوجي المحددة بعد اتخاذ التدابير المناسبة للتجنب والتخفيض وإعادة التأهيل في الموقع بما يتوافق مع التسلسل الهرمي للتخفيف.
4. **الحدود التي يمكن تعويضها:** هناك بعض المواقف التي لا يمكن تعويض

[3] على الرغم من تعريف تعويضات التنوع البيولوجي هنا من حيث مشروعات تنموية معينة (مثل طريق أو منجم)، فيمكن أيضا استخدامها في تعويض الآثار الأوسع نطاقا للبرامج والخطط.

الآثار المتبقية فيها بالكامل من خلال تعويض التنوع البيولوجي بسبب عدم توافر إمكانية الاستبدال أو ضعف التنوع البيولوجي المعني.

5. **سياق الطبيعية:** يجب تصميم التنوع البيولوجي وتنفيذه في سياق الطبيعية لتحقيق نتائج الحفاظ القابلة للقياس المتوقعة، مع الوضع في الاعتبار المعلومات المتاحة بشأن المجموعة الكاملة للقيم البيولوجية والاجتماعية والثقافية للتنوع البيولوجي بالإضافة إلى دعم نهج النظم البيئية.

6. **مشاركة الأطراف المعنية:** يجب ضمان تحقيق المشاركة الفعالة من الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات المرتبطة بتعويضات التنوع البيولوجي، بما في ذلك التقييم والاختيار والتصميم والتنفيذ والمراقبة، وذلك في المناطق المتأثرة بالمشروع وبتعويض التنوع البيولوجي.

7. **الإنصاف:** يجب تصميم تعويض التنوع البيولوجي وتنفيذه بشكل منصف، ويُقصد بذلك مشاركة الحقوق والمسؤوليات والمخاطر والمكافآت المرتبطة بالمشروع والتعويض بين الأطراف المعنية بطريقة عادلة ومتوازنة واحترام الاتفاقيات القانونية والعرفية، ويجب كذلك مراعاة الحقوق المعترف بها دوليًا ومحليًا بشكل خاص الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلي.

8. **النتائج طويلة الأمد:** يجب أن يستند تصميم تعويض التنوع البيولوجي وتنفيذه إلى نهج إداري ملائم، يتضمن المراقبة والتقييم بهدف تأمين النتائج التي تستمر لمدة وجود آثار المشروع على الأقل، ويُفضل أن تستمر للأبد.

9. **الشفافية:** يجب إعداد تصميم التنوع البيولوجي وتنفيذه ونقل نتائجه إلى الجمهور بشكل يتسم بالشفافية وفي الوقت المحدد.

10. **العلوم والمعارف التقليدية:** يجب أن تكون عملية تصميم تعويض التنوع البيولوجي وتنفيذه موثقة تعتمد على العلوم السليمة، بما في ذلك الاهتمام المناسب بالمعارف التقليدية.

25. هناك فئتان من الاستجابة لآثار المشروعات على التنوع البيولوجي:

(أ) **تعويضات التنوع البيولوجي،** التي تتوافق مع التعريف وتلتزم بالمبادئ المذكورة أعلاه، و

(ب) **الحفاظ التعويضي،** وهو ما ينطوي على بعض الاستثمار في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي كنتيجة للمشروع، لكنه لا يستوفي هذه المتطلبات. على سبيل المثال، قد يكون التعويض تعويضًا جزئيًا عن الآثار أو ينطوي على بعض الخسارة الصافية أو يحافظ على نوع آخر من التنوع البيولوجي الذي يتم التأثير عليه بطريقة لا تتوافق مع نهج "المثل بالمثل أو أفضل" للتكافؤ البيئي أو أنه غير آمن على المدى الطويل.

26. على نحو مماثل، هناك نوعان من تعويضات التنوع البيولوجي أو الحفاظ التعويضي:

(أ) **تعويضات التنوع البيولوجي التنظيمية،** المطلوبة من قِبل القانون، و

(ب) **تعويضات التنوع البيولوجي التطوعية أو التعويض،** التي يضطلع بها المطور في ظل ظروف لا يلزم المتطلب القانوني فيها إجراء ذلك، نظرًا لأنه يدرك الميزة التجارية (مثل الترخيص بالعمل، المزايا المرتبطة بالشهرة، الميزة التنافسية، حصة السوق، وما إلى ذلك).

27. يتباين التنوع البيولوجي تباينًا غير محدود. بموجب فلسفة "المثل بالمثل أو أفضل" وهدف مفهوم "تجنب الخسارة الصافية" وضرورة تحقيق الإنصاف واحترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فإن تعويضات التنوع البيولوجي هي

أداة محلية وإقليمية بيولوجية في الأساس. عادةً ما يتم طلب تعويضات التنوع البيولوجي وتخطيطها في نفس المنطقة البيولوجية المماثلة للمنطقة المتأثرة، للمساهمة في الحفاظ على نفس مكونات التنوع البيولوجي مع شدة التأكيد على ضمان تلبية احتياجات المجتمعات المحلية. ويعني هذا أنه يتم إعداد تعويضات التنوع البيولوجي بشكل فريد لتلاءم الظروف المحلية ولا يمكن تداولها على المستوى الدولي، بخلاف الكربون، حيث يوجد قياس فردي شامل ووحدة (أي أطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون). تقوم بعض الدول بإعداد معاملات مصرفية مرتبطة بالتنوع البيولوجي وتعيين مجموعة من أرصدة التنوع البيولوجي كوسائل لتحديد متطلبات التعويض. ويحدد هذا بشكل عام "منطقة الخدمات" التي يمكن من خلالها شراء الأرصدة وتداولها، في مستجمع مائي أو منطقة بيولوجية محلية أو صنف خضروات.

وضع الطلب أو الاستنساخ

28. سنت أكثر من 30 دولة قوانين أو وضعت سياسات تتطلب تعويضات التنوع البيولوجي أو الحفاظ التعويضي لمجموعات معينة من الآثار (على سبيل المثال، على الأراضي الرطبة أو على بعض الأنواع المحلية المسجلة أو على التنوع البيولوجي بشكل عام)[4]. بالإضافة إلى ذلك، يتم في بعض الأحيان تضمين تعويضات التنوع البيولوجي أو الحفاظ التعويضي في شروط اعتماد المشروع كنتيجة للحوار بين مقدم المشروع والجهة مانحة الترخيص، وعادةً ما يكون ذلك بعد عملية تقييم التأثيرات البيئية. هناك أيضًا وجود محدود لكنه متنامي لبعض الشركات التي تؤدي تعويضات التنوع البيولوجي طواعية.

29. من الناحية التاريخية، كان يتم حساب طبيعة ونطاق تعويضات التنوع البيولوجي أو الحفاظ التعويضي على أساس مقاييس بسيطة مثل المنطقة أو الاستثمار المالي

[4] تضم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والاتحاد الأوروبي والبرازيل وجنوب أفريقيا.

الداخل في مشروع الاستثمار أو على أساس بعض المعادلات التي تحدد مجموعة فرعية لقيم التنوع البيولوجي (مقدار الخشب على الأرض، على سبيل المثال)، أو يتم التفاوض على أنها حزمة مالية أعدها المطور للاستثمار، بغض النظر عما إذا كان المبلغ كافيًا لتغطية تكاليف أنشطة التعويض أم لا. ومع ذلك، شهدت العشرة أو الخمسة عشر عامًا الماضية اهتمامًا متزايدًا بشأن تحسين المقاييس التي يتم من خلالها تقييم طبيعة ومقدار وجودة فقدان التنوع البيولوجي نتيجة لإقامة المشروع والتي يتم الحصول عليها من خلال التعويض، ولضمان انتهاج الطرق المحددة كميًا من أجل "تجنب الخسارة الصافية". عادةً ما تمثل المقاييس الحديثة توليفة من المنطقة والجودة أو حالة التنوع البيولوجي. يقيِّم البعض وظائف معينة للتنوع البيولوجي في حين يتطلع البعض الآخر إلى إجراء تقييمات استمرارية الأنواع. تتوفر أكثر من 100 طريقة من طرق التقييم والمقاييس المختلفة على مستوى العالم.

30. بحلول عام 2010، جذبت تعويضات التنوع البيولوجي الاهتمام ولاقت الدعم بشكل ملحوظ، ويستمر هذا الاهتمام والدعم في التزايد. هناك 5 دوافع رئيسية تساعد على الإلمام بالتعويضات البيولوجية بشكل أكبر:

- تقدم الكثير من الحكومات سياسة تعويضات التنوع البيولوجي أو تسعي لاستكشافها؛
- تمارس الكثير من الشركات تعويضات التنوع البيولوجي طواعية لأسباب تجارية؛
- يشترط الكثير من المصارف والمستثمرين تعويضات التنوع البيولوجي للحصول على الاعتماد أو الاستثمار؛
- تشجع الكثير من المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المطورين على الالتزام بالتعويضات البيولوجية؛ و

- برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي ومجموعة من جميع هذه الأطراف المعنية وغير ذلك، التي تم إنشاؤها أساسًا لتطوير ومشاركة وتشجيع استخدام أفضل الممارسات المتعلقة بتعويضات التنوع البيولوجي ومصارف الحفاظ، بما في ذلك المبادئ والتوجيهات والمنهجيات والمعايير ودراسات الحالة.

31. بموجب القرار IX/26 الصادر عن المؤتمر المنعقد بشأن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فإن السكرتير التنفيذي للاتفاقية بالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، مثل برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي، بصدد تجميع و/أو توفير (أ) دراسات الحالة (ب) المنهجيات والأدوات والتوجيهات المرتبطة بتعويضات التنوع البيولوجي (ج) أطر عمل السياسات الوطنية والإقليمية ذات الصلة. علاوة على ذلك، يضع القرار 11/IX "إستراتيجية لتعبئة الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة في الفترة من عام 2008 وحتى 2015"، ويدعو هذا القرار الأطراف والمنظمات ذات الصلة "لمراعاة آليات تعويضات التنوع البيولوجي عند استحقاقها وملاءمتها مع التحقق من عدم استخدامها في تقويض المكونات الفريدة للتنوع البيولوجي". ويدعو القرار 18/IX المتعلق بالمحميات الأطراف إلى "استكشاف إمكانية تعويضات التنوع البيولوجي كآلية للتمويل".

32. وبالمثل، شجع القرار المتخذ في مؤتمر أطراف اتفاقية رامسار، المنعقد مؤخرًا بشأن الأراضي الرطبة، متخذي القرار ولاسيما قادة الأعمال، على وضع السياسات والإستراتيجيات وأساليب التشغيل وتبنيها بما يتوافق مع التوجيهات والمعايير المحلية والدولية الحالية المتعلقة بإدارة النظم البيئية، بما في ذلك الأراضي الرطبة، التي تتجنب إصلاح أو "تعويض"، كخيار أخير، التأثيرات العكسية على النظم البيئية للأراضي الرطبة، بالإضافة إلى مراعاة المزايا المحتملة التي يمكن الحصول عليها من برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي[5].

[5] انظر القرار X.12: مبادئ للشراكات بين اتفاقية رامسار وقطاع الأعمال.

http://www.ramsar.org/res/key_res_x_12_e.pdf

33. يمثل أعضاء اللجنة الاستشارية التابعة لبرنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي فئات مجتمعية مختلفة (الحكومة، رجال الأعمال، المنظمات الحكومية الدولية، المؤسسات المالية والمجتمع المدني) مما يعكس وجهات نظر متنوعة بشأن البيئة والتنمية من العديد من البلدان المختلفة. واستجابة لقرار مؤتمر الأطراف التاسع COP9 وطلبات أخرى لإجراءات مماثلة، عمل شركاء البرنامج بجد للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بتعويضات التنوع البيولوجي ووضع مبادئ توجيهية عملية لتصميم وتنفيذ هذه التعويضات. ومن بين أهم ما توصلت إليه هذه المجموعة هو وضع عشرة مبادئ أساسية متفق عليها ومعتمدة من قبل أعضاء اللجنة، فضلا عن تزايد اعتمادها واستخدامها من جانب العديد من الجهات الأخرى شملت شركات وحكومات والمجتمع المدني بوصفها أساسا سليما لضمان تعويضات تنوع بيولوجي على درجة عالية من الجودة. بالإضافة إلى ذلك، استكملت اللجنة أدوات منهجية في مايو 2009 تشمل ثلاثة كتيبات أساسية بشأن تصميم وتنفيذ التعويضات وأوراق مرجعية حول علاقات تعويضات التنوع البيولوجي بتقييم الأثر ومشاركة الأطراف المعنية، ودراسات حالة عن المشاريع الرائدة التابعة للجنة وعدد من تجارب التعويضات غير التابعة لها، والمواد الداعمة الأخرى (مثل قاموس المصطلحات الفنية). وكل هذه المواد متوفرة على موقع http://bbop.forest-trends.org/guidelines كما أنها مدرجة على قرص مدمج ملصق بمطبوعة تتناول لمحة عامة عن البرنامج.

34. يأمل البرنامج من خلال التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي إشراك المزيد من الشركات والحكومات والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني من أجل الوقوف على مزيد من وجهات النظر والمقترحات العملية الخاصة بتعويضات التنوع البيولوجي والمساعدة في تعزيز توافق أوسع في الآراء في المجتمع حول كيفية تجنب الخسارة الصافية، وتحقيق مكاسب صافية للتنوع البيولوجي بالإضافة إلى توسيع نطاق اعتماد أفضل الممارسات الناشئة. وبداية من يوليو 2009- يوليو 2012، يجري العمل على الأولوية التالية :

- **التدخلات على المستوى الوطني** - تقديم الدعم الفني والمشورة في مجال السياسات بشأن تعويضات التنوع البيولوجي والتخطيط الطبيعي والإقليمي للحكومات، من خلال التقارير العامة والمشورة الخاصة.

- **التعويضات المجمعة والبنوك -** العمل مع الحكومة والعديد من المطورين في مناطق معينة وغيرها من الأطراف المعنية لتجميع التعويضات وتخطيطها على مستوى الطبيعة والمناطق البيئية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، استخدام بنوك الحفاظ وتداول أرصدة التنوع البيولوجي على الصعيد الوطني أو المستويات المحلية.
- **توسيع نطاق حافظة تجارب تعويض التنوع البيولوجي** - إبراز كيفية تطبيق تعويضات التنوع البيولوجي في مجموعة واسعة من البلدان والقطاعات الصناعية من خلال المشروعات الرائدة لبرنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي وتجارب الآخرين ذات الصلة.
- **مبادئ توجيهية أفضل** - تحسين المبادئ التوجيهية لبرنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي حول كيفية تصميم وتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي استنادا إلى تجربة أوسع نطاقا من حيث الرقعة الجغرافية والقطاعية لأعضاء برنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي وغيرهم.
- **التدريب وبناء القدرات** - تدريب كادر من المتخصصين في جميع أنحاء العالم لدعم الشركات والحكومات في تصميم وتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي والنظم والسياسات المرتبطة بها.
- **الاتصالات** – إيجاد محفل عالمي يوضح أن مشاريع التنمية تؤدي إلى تجنب الخسارة الصافية في التنوع البيولوجي من خلال إتباع التسلسل الهرمي للتخفيف وتطبيق تعويضات التنوع البيولوجي وتبادل ونشر التعلم الجماعي والتجارب ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك المناهج القائمة على آليات السوق وتلك الموجهة للمجتمع.
- **بروتوكولات التحقق والتدقيق** - وضع بروتوكولات متفق عليها للتحقق والتدقيق في تعويضات التنوع البيولوجي، وهو ما سيرسي أساسا للتنمية يقوم على معايير معتمدة ومتفق عليها دوليا لبرنامج الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي: هدف لعام 2015.

القضايا الرئيسية

35. تشمل القضايا الرئيسية الجديرة بالنقاش حول تعويضات التنوع البيولوجي ما يلي:

- **السياق:** كيفية تحديد مدى استحقاقية ووقتية تعويض التنوع البيولوجي؟
- **التسلسل الهرمي للتخفيف وحدوده:** كيفية تحديد الحدود التي يمكن عندها التعويض عن الآثار التي تلحق بالتنوع البيولوجي، وإلى أي مدى يمكن تبني خطوات أخرى في التسلسل الهرمي للتخفيف (التجنب والحد منه والاستعادة) قبل التعويض عن الأثر المتبقي؟
- **السياسة:** ما هو إطار السياسات الأنسب لمطالبة أو تشجيع المطورين على الالتزام بتعويضات التنوع البيولوجي؟ ما هي السياسات والمنهجيات التي يمكن استخدامها لإدارة مخاطر الإخفاق في تعويضات التنوع البيولوجي، وكيف يمكن تقسيم هذه المخاطر بين المطورين وأعضاء المجتمع الآخرين؟
- **'المقاييس' أو 'العملات':** ما هي أفضل طريقة لتحديد خسائر ومكاسب التنوع البيولوجي كأساس لتحديد 'تجنب الخسارة الصافية' أو 'تحقيق أثر إيجابي صاف'؟ ومن ثم فإن وجود مقاييس قابلة للتطبيق يمكن وفقا لها تقييم الوظيفة والعملية البيئية، وتحديد الخسائر والمكاسب في المجتمعات والتجمعات والنظم البيولوجية البيئية فضلا عن الأنواع، سيكون لها قيمة كبيرة. على أن ذلك لا يقلل بأي حال من المقاييس التي تأخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنوع البيولوجي بعين الاعتبار.
- **'المثل بالمثل' 'و'التبادل":** ما هي قواعد التبادل التي تضع الأساس لضمان تطبيق التعويضات في ضوء منهجية 'المثل بالمثل أو أفضل'، و "التبادل"، التي يمكن للتعويضات من خلالها الحفاظ على التنوع البيولوجي المختلف عن النوع الوارد بالمشروع طالما كانت أولوية الحفاظ عليه أعلى؟
- **التخطيط على مستوى الطبيعة:** كيفية تخطيط وتحديد مواقع تعويضات التنوع البيولوجي للمساهمة في التخطيط على مستوى الطبيعة والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية؟ فضلا عن المساعدة التي يمكن الحصول عليها من خلال التخطيط البيولوجي الإقليمي الداعم لأولويات الحفاظ، مثل ممرات التنوع البيولوجي.
- **نماذج التنفيذ:** ما هي أفضل الآليات لضمان النجاح طويل المدى لتعويضات التنوع البيولوجي، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والتدابير القانونية والمؤسسية المالية والرصد والتقييم، وإدارة التكيف (بما في ذلك إدارة التكيف مع تغير المناخ)، والتنفيذ؟ وما هو مزيج المناهج (التعويضات حسب كل

حالة على حدة، التعويض المجمع، بنوك الحفاظ، أرصدة الحفاظ) الأنسب في سياق معين؟

- **المعيار:** وضع معيار دولي بشأن تعويضات التنوع البيولوجي.
- **فوائد متعددة:** تضمين تعويضات التنوع البيولوجي تدابير لمعالجة الآثار المترتبة على الكربون والماء وبعض خدمات النظم البيئية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا.
- **بناء القدرات:** تدريب ممثلين من الشركات والحكومات والبنوك والمجتمع المدني ممن سيشاركون في تعويضات التنوع البيولوجي.

خيارات السياسات على المستوى الوطني

36. هناك عدد من خيارات السياسات على المستوى الوطني، تشمل:

- **الطوعية:** تعزيز إطار السياسة الوطنية الحالية على أمل التزام المطورين بمزيد من تعويضات التنوع البيولوجي على أساس طوعي.
- **الحوافز:** تقديم حوافز مالية واقتصادية لمكافأة وتشجيع المطورين الملتزمين بتعويضات التنوع البيولوجي.
- **التوجيه:** تقديم التوجيه لاستكمال أي سياسة حالية معنية بتعويضات التنوع البيولوجي، وبالتالي جعل المتطلبات أكثر وضوحا للمطورين.
- **التنظيم:** تقديم متطلبات تنظيمية لتعويضات التنوع البيولوجي والتي قد تكون: (أ) متطلبات محددة لتعويضات التنوع البيولوجي، أو (ب) تدابير تمكينية أو تسهيلية، مثل السياسات التي تشجع المنظمين على إدراج تعويضات التنوع البيولوجي حسب كل حالة على حدة بشكل تدريجي في تقييم الأثر البيئي وتصاريح التخطيط.
- **التقييمات البيئية الإستراتيجية:** الالتزام بالتقييمات البيئية الإستراتيجية التي تشمل متطلبات تجنب الخسارة صافية' أو 'تحقيق أثر إيجابي صاف' بشأن التنوع البيولوجي.
- **البنوك / الأرصدة:** إنشاء نظام لأرصدة التنوع البيولوجي أو غيره من التدابير لوضع منهج قائم على السوق لتنفيذ تعويضات التنوع البيولوجي من بنوك الحفاظ والتبادل. ويتطلب هذا المنهج القائم على السوق دراسة متأنية

لمختلف الأدوار المحتملة للحكومة، بما في ذلك، دور منظم ومزود ووسيط وبائع الأرصدة، الخ.

- **المؤسسات المالية:** تشجيع البنوك الوطنية والتنموية، وكذا البنوك التجارية الكائنة في البلدان المعنية على الاستخدام المناسب لتعويضات التنوع البيولوجي، على سبيل المثال جعل هذه التعويضات جزءا من تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف على النحو المعمول بع في معيار الأداء 6 بمؤسسة التمويل الدولية، أو على النحو الذي تنتهجه البنوك المتبنية لمبادئ التعادل.

37. في كثير من الأحيان تتمثل الخطوة الأولى للحكومات في تحليل السياسة القائمة (مثل تقييم الأثر البيئي أو قانون الحفاظ بما في ذلك تشريعات الحفاظ على المناطق المحمية وقواعد التخطيط والسياسات القطاعية والسياسات المالية ونظم المسؤولية وحيازة الأراضي وحقوق الشعوب الأصلية) لاستكشاف مدى خدمتها أو حاجتها أو تسهيلها أو حتى إعاقتها في الوصول إلى تعويضات تنوع بيولوجي على درجة عالية من الجودة.

خيارات السياسات على المستوى الإقليمي والعالمي

38. وبالمثل، هناك عدد من خيارات السياسات على المستوى الدولي، تشمل:

- **إقليميا:** الالتزام بأي من الخيارات المذكورة أعلاه على المستوى الإقليمي (مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي المعنية بالموائل والمسؤولية).
- **تبادل الخبرات:** حاليا، قليلا ما تعلن البلدان عن المنهجيات والسياسات والخبرات المتعلقة بتعويضات التنوع البيولوجي. ومع بدء عدد متزايد من البلدان في العمل على وضع سياسة تعويضات للتنوع البيولوجي، سيكون من المفيد لهذه البلدان التعلم من تجارب الآخرين. ولا شك أن وجود آلية لتبادل هذه الخبرات ستكون ذات قيمة في هذا الصدد.
- **بناء القدرات:** على الرغم من أن كل بلد سيكون لها نهجا فريدا لتنظيم واستخدام تعويضات التنوع البيولوجي، إلا أن هناك العديد من القضايا المشتركة بين البلدان، فعلى سبيل المثال، تواجه معظم البلدان العاكفة على وضع سياسات أو الشركات المصممة لتعويضات طوعية "قضايا رئيسية" على النحو المذكور أعلاه. وحاليا يوجد نقص في قدرة الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية والمجتمع المدني على التصدي لهذه القضايا

والعمل معا لوضع سياسة مقبولة. ومن ثم قد يكون من المفيد وجود برنامج دولي للتدريب (يمكن تنفيذه إقليميا).

ج. الإصلاحات المالية البيئية

المفهوم الأساسي

39. تم استخدام مفهوم الإصلاحات المالية البيئية في حالتين: الإصلاح المالي في القطاع البيئي والإصلاح البيئي في السياسات المالية. حيث يسعى الإصلاح المالي في القطاع البيئي إلى تعزيز القدرة على تعبئة الإيرادات لأغراض بيئية وزيادة كفاءة التخصيص وفعالية الصناديق البيئية المتاحة من خلال تحسين ممارسات الإدارة البيئية والحفاظ على الموارد. بينما يهدف الإصلاح البيئي في السياسات المالية إلى تحييد الآثار البيئية المترتبة على التدخلات الحكومية من حيث توليد الدخل ووصولا إلى الإنفاق العام. والمصطلحين المذكورين ليسا مقتصرين على المعنيين الواردين لكل منهما وإنما كثيرا ما يشيران إلى نفس المجموعة من الأدوات المالية، مثل الضرائب المتصلة بالبيئة أو إصلاح نظام الإعانات.

40. من وجهة نظر صنع السياسة المالية البحتة، يتطلب إصلاح السياسات المالية زيادة إيرادات إضافية للخزينة الوطنية أو تخفيض النفقات العامة للبيئة دون المساس بالتنمية الوطنية والأهداف البيئية. وغالبا ما تتمثل الموضوعات المطروحة في إطار الإصلاحات المالية البيئية في الضرائب على استخدام الموارد الطبيعية، ورسوم أو مستحقات الاستخدام. هذا في الوقت الذي تتطلب فيع الإصلاحات المالية البيئية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية المرتبطة بها إلى الخروج عن نطاق المناقشات السائدة والسعي لتغيير النظم المالية الوطنية لدعم أهداف التنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، يمكن لتخفيض الضريبة أو الإعفاء الكامل منها تشجيع الأنشطة الرامية إلى تعزيز أهداف التنوع البيولوجي، بينما يمكن لزيادة مخصصات الميزانية لعب دور هام في ضمان المنافع الوطنية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية المرتبطة بها.

وضع التطبيق والتكرار

41. كثيرا ما يتم استخدام الأدوات المالية ذات الصلة بالبيئة بشكل متزايد في البلدان المتقدمة، على عكس الوضع في البلدان النامية التي قليلا ما تستخدم هذه الأدوات على الرغم من وجود العديد من قصص النجاح والدروس المستفادة في هذا الميدان.

42. وقد استخدمت طرق عدة للاستفادة من حجم منتجات الغابات التجارية، منها على سبيل المثال الضرائب المفروضة على الأخشاب المحلية أو الأخشاب المصدرة أو الضرائب على أرباح الشركات أو الضرائب على الدخل والرسوم المفروضة على الهكتار الواحد محل الامتياز والمزادات على امتيازات الأخشاب جنبا إلى جنب مع نظم استرداد الودائع، فضلا عن مشاركة الدولة في مثل هذه الصناعات. وتشير التقديرات إلى أن الحكومات تجمع ما بين 10% و30% من الإيجارات المحتملة من الغابات في البلدان الغنية بالغابات. ففي الكاميرون، بلغت ضرائب الغابات 50 مليون دولار في عام 2002. وأشارت تقديرات 2001 في كمبوديا إلى فقدان ما يبلغ 100 مليون دولار كل عام من ضرائب الغابات غير المحصلة (حيث يتم فعليا تحصيل 13مليون دولار فقط). وفي شبه جزيرة ماليزيا، حققت المزادات والمناقصات حوالي 16 ألف دولار لكل هكتار تصل إلى خمسة أضعاف الرسوم المقررة.

43. وفي نفس السياق نجد أن مصايد الأسماك توفر الغذاء والعمالة والدخل على الصادرات والإيرادات الضريبية، حيث إن 75% من مخزونات العالم من السمك يتم صيدها بالكامل أو بشكل جائر أو تنضب أو تتعافى ببطء من النضوب. وتتحمل أساطيل الصيد في المياه البعيدة وصيادي الأسماك التجارية المحلية المجهزين بالتكنولوجيا المتقدمة في صيد الأسماك، مسئولية الصيد الجائر للمخزونات والتي كثيرا ما تحصل على إعانات مباشرة وغير مباشرة من الحكومات. ففي ناميبيا، ساهمت مصايد الأسماك بحوالي 220 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000 وكانت 354 مليون دولار في عام 2001. وفي الفترة ما بين 1993 و199، حصلت موريتانيا على 15% من إجمالي الإيرادات الحكومية من أساطيل صيد الجماعة الأوربية، تلتها ساو تومي بنسبة 13% بينما بلغت النسبة 30% في غينيا بيساو. وفي الفترة ما بين 1993 -2003، تلقت بلدان جنوب المحيط الهادئ مجموع مدفوعات قدره 18 مليون دولار في السنة - 14 مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة و 4 مليون دولار من صناعة صيد سمك التونة في الولايات المتحدة.

44 هناك أهداف عديدة للإصلاح المالي البيئي لخدمات المياه، بما في ذلك الحفاظ على الموارد المائية وتحسين نوعية خدمات المياه وكفاءة الخدمة وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة. وفي هذا السياق تعتبر سياسة تسعير المياه واستعادة التكلفة كاملة أحد الخيارات المتاحة. وهناك اعتبار آخر هو إلغاء إعانات المياه. وفي البلدان النامية مثل الهند ومصر تم تقدير الإعانات المقدمة لتعريفات الاستفادة من المرافق المائية بحوالي 4000 دولار وحوالي 713 مليون دولار سنويا. وعلى صعيد مياه الشرب، قدر الدعم الموجه لمياه الشرب في 26 من البلدان النامية بحوالي 8 مليار دولار سنويا.

45. جدير بالذكر أن التوجه نحو تطبيق الإعفاءات الضريبية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي آخذ في الزيادة في جميع أنحاء العالم، مثل تخفيض ضريبة الدخل والإعفاءات الضريبية على الأراضي والإعفاءات الضريبية على القيمة المضافة، والإعفاءات الجمركية والإعفاءات الضريبية على منظمات التعاون الدولي والمؤسسات الخيرية. ففي هولندا، يتم إعفاء المدخرين والمستثمرين من ضريبة أرباح رأس المال حال الاستثمار في مشاريع خضراء أو رؤوس الأموال. ويقدم برنامج Ecogift في كندا مزايا ضريبية لأصحاب الأراضي الحساسة بيئيا حال التبرع بها كليا أو جزئيا إلى من يديرونها على نحو مستدام، كأنشطة الحفاظ على الموائل كمثال. ولا شك أن الإعفاءات الضريبية تمثل حوافز قوية للسلوك المستدام، إلا أن بعض هذه التدابير الإعفائية الضريبية قد تبدو غير مهمة نسبيا لممولي الضرائب أو الشركات الفردية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما تطبق منظمات الحفاظ أنشطة تجارية، يتم تخفيض الضرائب جزئيا أو في حدود معينة فقط.

46. زادت معظم البلدان من النفقات العامة على التنوع البيولوجي وما يرتبط بها من خدمات النظم البيئية في العقود الماضية. وتشمل هذه النفقات نفقات التنوع البيولوجي ذات الصلة بالنفقات البيئية العامة (أي ميزانية وزارة البيئة والموارد الطبيعية والبيئة أو ما يعادلها)، وبنود الميزانية العادية للتنوع البيولوجي لجانب معين من جوانب التنوع البيولوجي أو وكالاتها أو مؤسساتها ذات الصلة، مثل لجنة خدمة الحياة البرية/المتنزهات الوطنية/المحميات الطبيعية، أو المحميات العشبية الوطنية وحدائق النباتات والإنفاق على الصناديق البيئية الوطنية أو صناديق التنوع البيولوجي والميزانيات المخصصة للمنظمات غير الحكومية العاملة في الحفاظ على البيئة ونفقات التنوع البيولوجي في ميزانيات الوزارات الأخرى (الزراعة والغابات

والطاقة والنقل وما إلى ذلك)، ونفقات التنوع البيولوجي في الإدارات القطاعية على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات والمستويات المحلية. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تدعم هذه النفقات كشوف مرتبات الموظفين فقط، ناهيك عن تذبذبها بشكل كبير من سنة لأخرى. وغالبا لا تؤدي الإجراءات الخاصة بالميزانية الوطنية إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للتنوع البيولوجي ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم إبراز قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية المرتبطة بها في الحسابات القومية.

47. يمكن أن تلعب المشتريات الحكومية دورا مهما في دعم الأسواق المستدامة حيث يتجاوز إجمالي اللوازم الحكومية في سوق الاتحاد الأوروبي 1.500 مليار يورو أو 16% من إجمالي الناتج الوطني في الاتحاد الأوروبي. وتشجع المشتريات العامة الخضراء شراء المنتجات والخدمات من جانب السلطات العامة بناءا على معايير بيئية صارمة، وبالتالي تمثل مكافأة هامة لتحفيز الشركات الصديقة للبيئة وتشجيع الابتكار البيئي وإيجاد سوق للمنتجات والخدمات الخضراء. ومن خلال المشتريات العامة الخضراء، تضطلع الحكومات بدور "العملاء المبادرون" وتوجد اقتصاديات الحجم وتساعد الشركات في زيادة منحنى التعلم وإدخال المنتجات الخضراء المبتكرة إلى السوق وخلق وظائف لذوي الياقات الخضراء. جدير بالذكر أن اليابان والصين ونيوزيلندا وكوريا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي تطبق العديد من السياسات التي تحفز المشتريات العامة الخضراء.

48. إن تحويل الموارد من المستوى الوطني إلى مستوى الولايات ومنه إلى الحكومات المحلية هو عنصر رئيسي في المالية العامة، ولكن التحويلات المالية الحكومية نادرا ما تلقي بالا للمؤشرات البيئية. وإذا ما أخذت التحويلات المالية الحكومية المؤشرات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والنظم البيئية في تخصيص الضرائب للمستويات الحكومية الأدنى، فسيتعلم صانعي القرار الحكوميين على المستويات المحلية حماية الطبيعة كجزء من حماية الأساس الضريبي الخاص بهم. وفي هذا السياق، أنشأت العديد من الولايات البرازيلية "وحدات حفاظ"، ومؤشر يقوم على المحميات لإعادة توزيع الضريبة على القيمة المضافة من مستوى الولاية إلى البلديات بدءا من عام 1992. وأعقبتها الولايات بتنفيذ مؤشرات بيئية مختلفة لإعادة توزيع الضريبة على القيمة المضافة للدخل من الولاية للبلديات. وفي بارانا، البرازيل، زادت وحدات الحفاظ بنسبة 165 ٪ بحلول عام 2000، واستفادت البلديات ذات الحصص الأكبر من المحميات كثيرا من زيادة العائدات. كما يشتمل

مخطط التحويلات المالية الجديد في البرتغال على تحويلات مالية بيئية وكافأت البلديات عن المواقع التي تم تخصيصها لـ "ناتورا 2000" والمحميات الأخرى داخل أراضيها.

القضايا الرئيسية

49. تنطوي الإصلاحات المالية البيئية على ثلاثة أهداف، وهي: الأهداف المالية (مثل: توليد الدخل، والحد من النفقات)، وأهداف التنمية (مثل: معالجة المشاكل البيئية التي تؤثر على الفقراء، وتحسين الوصول للبنية التحتية البيئية، فضلا عن توفير الموارد المالية لدعم الاستثمارات الموجهة لصالح الفقراء)، والأهداف البيئية (مثل: حوافز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتمويل الوكالات والاستثمارات البيئية). ويمكن تحقيق هذه الأهداف الثلاثة معًا، ولكن ثمة حالات تقتضي التفضيل بين هذه الأهداف وتتابعها أو حتى استبدال أحدها بالأخرى.

50. عادة ما تضم الإصلاحات المالية البيئية أربعة مراحل: مرحلة وضع جدول أعمال لتحديد المشاكل، ومرحلة تطوير السياسات لتحديد الخيارات، ومرحلة دعم السياسات لبناء الدعم، ومرحلة صنع القرار والتنفيذ، ومرحلة الرصد والتقييم. ومن الأهمية بمكان التعرف على القضايا الرئيسية ووضع مصالح المعنيين في الاعتبار بكافة مراحل عملية الإصلاح.

51. يمكن أن تستفيد الإصلاحات المالية البيئية من التحليلات التي تقيس الفوائد المالية والبيئية والاجتماعية المتوقعة المتعلقة بآثار السياسات القائمة والمستفيدين منها، ومن التحليلات التي تحدد الفائزين والخاسرين المحتملين من عملية الإصلاح ومدى المكاسب والخسائر والتدابير التعويضية الممكنة. وينبغي أن يكون للإصلاح المربح للجميع تأثير مالي وبيئي واجتماعي إيجابي.

52. يتأثر القبول العام والسياسي للإصلاحات المالية البيئية إلى حد كبير بالوعي العام والسياسي القائم على المعلومات الدقيقة. ولذا تُعد حملات التوعية العامة ضرورية، حيث تستخدم مواد سهلة الفهم وتعتمد على التشاور الواسع مع الأطراف المعنية.

53. يمكن إدخال الإصلاحات المالية البيئية على مراحل، مع الوضع في الاعتبار أن التكيف مع مثل هذه الإصلاحات يمكن أن يكون عملية طويلة وصعبة. وينبغي أن يسبق إدخال الإصلاحات المقترحة نوع من الإعلان العام، وذلك

لإعطاء الأفراد الوقت للاستعداد بفاعلية والتكيف مع التغييرات المقترحة. ويعد تقديم المساعدة أو التعويض عن الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها وسيلة للتمهيد للفترة الانتقالية.

54. يعتبر الرصد والتقييم ضروريين لضمان تنفيذ الإصلاحات المالية البيئية بشكل ملائم وتقييم فاعلية إجراءات الإصلاح وكفاءتها في تحقيق أهدافها المعلنة، حيث يعدان مرجعا لتعزيز أو تحسين إجراءات الإصلاح المدخلة. وفي عام 2002، ألغت حكومة كمبوديا اثنين من امتيازات استغلال الغابات لسوء الأداء، وهي المرة الأولى التي يُتخذ فيها مثل هذه الخطوة.

55. تعد الضرائب المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية (الغابات ومصايد الأسماك) مصدرًا قيمًا للإيرادات في عديد من البلدان النامية. وقد تتسبب مثل هذه الضرائب في التقليل من أرباح استغلال الموارد الطبيعية، على الأقل على مستوى ما قبل خصم الضريبة، مما يقلل من حافز دخول هذه الصناعة. وقد تؤدي أيضًا الضرائب المرتفعة إلى التقليل من هوامش الربح وتشجيع أشكال خفض التكاليف، بما فيها الموارد المالية الأخرى المتاحة لإجراء مزيد من ممارسات الكسب المستدامة. وينبغي فرض الضرائب المثالية في المستوى المناسب بما يسهم في زيادة التوعية العامة والاهتمام اللذان تحظى بهما الإدارة السليمة للغابات بغرض توفير إيرادات مالية مستدامة، والحد من الأنشطة غير الشرعية وغير المستدامة، وتوليد الدخل لتعزيز الرصد والإنفاذ البيئي.

56. من الناحية النظرية، تندرج رسوم أو أتعاب تقديم الخدمات للمستخدمين ضمن المدفوعات الإلزامية لتغطية تكاليف توفير خدمات محددة. وستبقى عائدات هذه الرسوم مع مقدمي الخدمة ولن تدخل ضمن الميزانية العامة للحكومة.

57. حظي الإصلاح في مجال الإعانات الحكومية بشعبية واسعة من الناحية التحليلية على الأقل. ففي إندونيسيا، أسفر الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية عن القضاء على الأعداء الطبيعيين لنطاط الأرز البني وظهور حشرة تسببت في تدمير ما يصل ثمنه إلى نحو 1.5 مليار دولار من محصول الأرز. وقد ألغت الحكومة الإندونيسية إعانات المبيدات في عام 1986، وأنشأت بدلا منها برنامجا وطنيا للإدارة المتكاملة للآفات بميزانية تصل إلى نحو 5 مليون دولار أمريكي سنويًا. ومنذ ذلك الحين، انخفض استخدام المبيدات كل موسم لنصف مستواه السابق، وزاد إنتاج الأرز بنسبة ثلاثة ملايين طن على مدى السنوات الأربع

التالية. وبهذا، تمكنت الحكومة من توفير نحو 100 مليون دولار أمريكي من مدفوعات إعانات المبيدات السنوية السابقة.

58. ثمة أساليب مختلفة لاستخدام إيرادات الحكومة من الإصلاحات المالية البيئية، ولكن لكل منها تأثيرات مختلفة. وتميل وزارات المالية إلى الاحتفاظ بالإيرادات وإضافتها إلى الإيرادات الحكومة ضمن الميزانية العامة. وفي هذه الحالة، يُنظر إلى الإصلاحات المالية البيئية بوصفها مجرد نوع من أنواع الضرائب، مما يزيد من صعوبة كسبها لتأييد الرأي العام. وعادة ما تفضل الوكالات البيئية خيار تمييز الإيرادات عن الضرائب البيئية المخصصة للاستثمارات البيئية. ولكن مثل هذا التمييز يعني وجود صلة قوية بين الإيرادات والنفقات، ولا يسمح بالمرونة اللازمة في عملية صنع القرار بشأن بالميزانية الوطنية. وتشمل الأساليب الأخرى التعويض عن الأثر التوزيعي لقياس الإيرادات أو دعم الإصلاح الضريبي البيئي. ويعد توزيع الإيرادات بين المستويات الحكومية المختلفة مصدرا محتملا للنزاع. ففي بابو غينيا الجديدة وإندونيسيا، على سبيل المثال، أدت المناقشات حول إيرادات المناجم والغابات إلى نزاعات كثيرة بين الحكومات المركزية وحكومات الولايات.

59. توفر أطر الإنفاق المتوسطة الأجل ومراجعات الإنفاق المتوسطة الأجل فرص مهمة لمعالجة القضايا وثيقة الصلة بالإصلاحات المالية البيئية، بما في ذلك تحصيل الضرائب وإصلاح التسعير.

60. لا تعد دائما الضرائب المتعلقة بالبيئة وإصلاحات التسعير المشابهة الوسيلة الأكثر فاعلية للحكومة لزيادة الإيرادات، كما أنهما ليسا بالضرورة أفضل طريقة لحماية البيئة.

61. ينبغي أن تضع الإصلاحات المالية البيئية في الاعتبار تأثير هذه الإصلاحات على أهداف التنمية الأخرى، بما فيها أهداف الحد من الفقر. ويمكن أن يكون لإصلاحات الإعانات تأثيرًا سلبيا على الفقراء، كما ستضر أيضًا رسوم تقديم الخدمات للمستخدمين بالفقراء. ولذا، ينبغي أن تشتمل خطة الإصلاحات المالية البيئية على وسيلة لتجنب الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها أو التقليل منها.

خيارات السياسات على الصعيد الوطني

62. توفر الحسابات القومية الكاملة للفوائد والتكاليف الخاصة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة أداة مفيدة لزيادة الوعي ووضع أساس تحليلي

لدفع الإصلاحات المالية البيئية. وفي الوقت الراهن، لا يقيس نظام الحسابات القومية الموحدة رأس المال الطبيعي، ولكن بدأ نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية في تغطية الأراضي والمياه والنفقات البيئية والقضايا المجتمعية من الناحية المالية والمادية. ويمكن للحكومات مناقشة نظم المحاسبة الخاصة بها التي تشمل التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة، وتوجيه تطبيق نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية الدولي الجديد.

63. ينبغي أن يكون التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة جزءا لا يتجزأ من تدابير الميزانية الرسمية على الصعيد الوطني. ويمكن تحقيق أهداف التنوع البيولوجي بشكل أفضل من خلال الاندماج الكامل مع الإستراتيجيات الوطنية وسياسات الحد من الفقر والعمالة والتصدير. وتعد أطر الإنفاق المتوسطة الأجل أحد أدوات تيسير اعتبارات أهداف التنوع البيولوجي.

64. تحتاج الإصلاحات المالية البيئية مراجعة للإدارة الوطنية للتنوع البيولوجي بغرض تحسين الإنفاق الوطني على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة. وثمة نماذج مختلفة للإدارة الوطنية للتنوع البيولوجي حول العالم يُعد بعضها ناجحا جدا في حين يحتاج البعض الآخر لتعديلات كبيرة.

65. لا ينبغي المبالغة تحليليا في قدر إيرادات الضرائب المفروضة على التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة. وبدلا من ذلك، يتعين على الجهود الوطنية التركيز على تحسين الإجراءات الضريبية الحالية، وبخاصة إجراءات الإعفاء الضريبي، بغرض تشجيع المشاريع المنسجمة مع أهداف التنوع البيولوجي والمعززة لها.

66. توفر اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة حلولا فعالة للإعانات المالية في حالات عديدة. ويمكن أن تناقش الحكومات الوطنية قدرة هذه الطرق المبتكرة على تخفيف الضغوط على الإنفاق العام، بما في ذلك معالجة الإعانات التي لم تعد تؤدي الغرض المطلوب منها أو غير الموجهة لأهدافها المعلنة أو التي لا تحقق الأهداف المرجوة منها بفاعلية من حيث التكلفة.

67. يمكن إجراء إصلاح الخطط الحكومية الدولية للتحويل المالي من خلال دمج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة دون الحاجة إلى المزيد من العمل التحليلي. وتساعد أهداف التنوع البيولوجي في توجيه التحويلات المالية الحكومية الدولية من الحكومات المركزية نحو المناطق الفقيرة

والأشخاص الأكثر فقرًا، مما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

خيارات السياسات على الصعيد الإقليمي والعالمي

68. ساهمت الجهات الدولية المانحة بفاعلية في تحسين إدارة الإنفاق العام، وإشراك البلدان النامية في مجال الإصلاحات المالية البيئية، وتوفير المساعدة الفنية، ودعم استراتيجيات الحد من الفقر.

69. تعتبر المعلومات القوية حول الإصلاحات المالية البيئية مهمة في مجال تحدي التصورات السلبية والتغلب على المصالح الشخصية المقاومة. وغالبًا ما تتحمل المنظمات الدولية ومؤسسات البحث مسئولية تطوير قاعدة الأدلة اللازمة لهذا الإصلاح، ويلزم لاستمرار البحث توفير الدعم المالي له. ويمكن الاستفادة من المعلومات المتاحة حول نجاح الإصلاحات المالية البيئية أو فشلها ضمن سياقات محددة في البلدان الأخرى.

70. يلعب الدعم المالي الدولي والدعم الفني دورا مهما في تعزيز قدرة البلدان النامية على الاضطلاع بالتحليل اللازم لأي من الإصلاحات المقترحة، وتحديد الخيارات المربحة للجميع، والمساعدة في تمويل تكاليف انتقال هذا الإصلاح- ومن العوامل الرئيسية لذلك المقاومة السياسية وتطوير قدرة الوكالات الحكومية على رصد إجراءات الإصلاح المالي وتنفيذها وتقييمها.

71. قد تصبح القدرة على زيادة المشتريات العامة الخضراء هائلة، استنادًا إلى الدروس المستفادة. ولتحقيق ذلك، ينبغي، على سبيل المثال، دعم مثل هذه المشتريات من خلال تطوير الأسواق المعتمدة في البلدان الأخرى، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى. ويعد وضع الأهداف الوطنية الخطوة الأولى على طريق الاهتمام بالمشتريات العامة الخضراء. وتساهم شفافية الأساليب الأساسية ووضوحها وتناسقها في زيادة جاذبية المشتريات العامة الخضراء.

د- سوق للمنتجات الخضراء (أعدها جوشوا بيشوب)

72- تعد آليات الأسواق التي تعكس قيم التنوع البيولوجي راسخة لبعض السلع والخدمات، وظلت تنمو باطراد على مدى العقد الماضي[6]. ويعكس هذا الاتجاه تزايد الوعي لدى العديد من المستهلكين والمنتجين بان الإنتاج التقليدي وممارسات الاستهلاك يهددان بقاء النظم البيئية والتنوع البيولوجي على المدى الطويل. وتفتح منافذ السوق أبوابها للمنتجات والخدمات "الخضراء" التي يمكن أن تميز نفسها بشكل صحيح عن منافسيها من خلال إظهار أوراق اعتماد قدرتها على الحفاظ.

73- بالنسبة لمعظم الشركات والقطاعات التجارية، لا يزال الحفاظ على التنوع البيولوجي ينظر إليه باعتباره مسؤولية بدلا من كونه مصدرا للربح. وتنبع الدوافع الرئيسية للاستثمار الخاص في مجال التنوع البيولوجي من المتطلبات القانونية، والحوافز الخيرية والضغوط غير رسمية من قبل المساهمين والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. في كثير من الأحيان يعبر أكثر عن الحقيبة التجارية لهذا الاستثمار من حيث حماية حصة الشركات في السوق، أو التقليل من المخاطر المفروضة على السمعة.

وضع التطبيق

74- منذ منتصف التسعينات، تم إنشاء العديد من المنظمات غير الربحية لتقييم استدامة السلع والخدمات المختارة مقارنة بالمعايير الناشئة بشأن الإنتاج الأخضر. ويتم إضفاء الطابع الرسمي على نحو متزايد لهذه البرامج من خلال آليات مستقلة لإصدار الشهادات والضمانات، في ظل تنافس بين المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لتقديم خدمات التدقيق والمراجعة.

[6] على سبيل المثال، بالنسبة لمنتجات الغابات انظر http://www.unece.org/timber/docs/fpama/2006/fpamr2006.pdf وبالنسبة للمصايد انظر: www.msc/org/aboutus/10

75- في الفترة بين عامي 2001 و2005، توسعت التغطية العالمية للغابات المعتمدة بنحو 50 مليون هكتار سنويا، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة السريعة في مساحة الغابات المعتمدة في أمريكا الشمالية. وبحلول عام 2009، تم اعتماد 325.2 مليون هكتار في جميع أنحاء العالم في إطار مخططات مختلفة (8.3٪ من إجمالي مساحة الغابات)[7].

76- من بين كافة هيئات سوق المصايد، يعد مجلس الإشراف البحري (www.msc.org) حتى الآن الهيئة المعترف بها على أوسع نطاق، حيث يغطي أكبر مساحة جغرافية. وبحلول عام 2009، توافر ما يزيد على 2.300 منتج معتمد من مجلس الإشراف البحري في 42 بلدا، وتأتي من حجم المصيد السنوي الذي يعادل تقريبا 4 ملايين من الأطنان[8]. وتتزايد كمية وقيمة هذه المنتجات. وكان من المتوقع أن تصل قيمة تجزئتها إلى 1.4 مليار دولار في عام 2009.

77- تعتبر الزراعة العضوية حتى الآن أكبر نوع من الزراعة المعتمدة، حيث ولدت عائدات قيمتها 30.8 مليار يورو في عام 2006. وفي نهاية ذلك العام، تم اعتماد ما يقرب من 31 مليون هكتار من الأراضي بأنها عضوية، وهي تشكل حوالي 0.7٪ من إجمالي الأراضي الزراعية[9]. وبنهاية عام 2007، تم اعتماد 1.5 مليون هكتار إضافية[10]. وتستهلك الغالبية العظمى من المنتجات العضوية في أوروبا أو أميركا الشمالية.

---

[7] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة 2009، مراجعة السوق السنوية لمنتجات الغابات 2008-2009، دراسة الأخشاب والغابات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة، نيويورك وجنيف.

[8] http://www.msc.org/documents/msc-brochures/MSC-FisheriesCommitments-Aug09-WEB.pdf

[9] ويلر؛ يوسفي-مينزلر وسورنسون (2008)، عالم الزراعة العضوية. الإحصائيات والاتجاهات الناشئة 2008، IFOAM، بون ألمانيا، فريك، ITC، جينف، سويسرا.

[10] الأرقام مستوحاة من الإصدار الجديد من عالم الزراعة العضوية: الإحصائيات والاتجاهات الناشئة 2008. تم رفعها على الموقع الالكتروني:

http://www.ifoam.org/press/press/2008/Global_Organic_Agriculture_Continued_Growth.php

78- في الولايات المتحدة في عام 2006، بلغ الإنفاق الخاص على الأنشطة الترفيهية ذات الصلة بالحياة البرية (مثل صيد الأسماك ومشاهدة الحياة البرية) 122 مليار دولار أو ما يقل عن 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي[11]. ولا شك أن الدافع الرئيسي لنمو السياحة الخضراء هو الحفاظ على المناطق الطبيعية في حالة جيدة، مما يعني إعادة استثمار بعض عائدات السياحة في الحفاظ على هذه المناطق .

79- تمثل مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية والعقاقير المصنوعة من مكونات طبيعية جزءا من التجارة المتنامية في منتجات التنوع البيولوجي، على الرغم من عدم إصدار شهادات رسمية بشأنها. وتشير دراسة قامت بها هيئة أورجانيك مونيتور إلى أن حجم السوق العالمية لصناعة مستحضرات التجميل الطبيعية بلغ 7 مليارات دولار في عام 2008.

القضايا الرئيسية

80- على الرغم من النمو الذي حدث مؤخرا المثير للإعجاب، لا يزال إجمالي حصة السوق من المنتجات المعتمدة منخفضا. على سبيل المثال، لا تزال منتجات المأكولات البحرية المعتمدة من مجلس الإشراف البحري تشكل 7٪ فقط من إجمالي إنتاج المصايد الطبيعية العالمية المسجلة لدى منظمة الأغذية العالمية، في حين أن اعتماد الغابات معمول به منذ عام 1993، ومع ذلك لا يغطي سوى 8.3٪ من الغابات المنتجة في العالم.

81- يعوق التوسع في المنتجات والخدمات المعتمدة الصديقة للتنوع البيولوجي

[11] الهيئة الأمريكية لخدمات الأسماك والحياة البرية (2007). المسح الوطني للأسماك والصيد والترفية المرتبط بالحياة البرية 2006: نظر عامة وطنية، http://wsfrprograms.fws.gov/Subpages/NationalSurvey/nat_survey2006_final.pdf تم الوصول إليه آخر مرة بتاريخ 10 نوفمبر 2009

مسألة التكلفة وتعقيد التنفيذ، وهذا ينعكس في المستويات المنخفضة نسبيا من الإنتاج المعتمد في معظم البلدان النامية.

82- من أكثر المعوقات الأساسية لتوسيع الأسواق الخضراء الطوعية محدودية رغبة المستهلكين في الدفع. فقد وجدت دراسة تركز على ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي انخفاض مستوى الوعي ومحدودية رغبة المستهلكين في الدفع مقابل المنتجات المعتمدة بين المستخدمين النهائيين[12].

83- لا تتضح علاقة العديد من نظم الاعتماد مع التنوع البيولوجي. على سبيل المثال، وردت تقارير بأن تسميات الزراعة العضوية مفيدة بصفة عامة ولكن الاعتماد لا يضمن التنوع البيولوجي.

84- تستند نظم الاعتماد على الافتراض بأن تبني ممارسات إنتاج ومعالجة محددة سيكون له فوائد ايجابية على التنوع البيولوجي، بغض النظر عن مكان المنتج في الطبيعية/مستجمعات المياه.

85- يمكن للوائح الجديدة أحيانا أن تحد من فرص السوق بالنسبة للمنتجات الطبيعية. على سبيل المثال، يرتكز أحد المعوقات المحتملة للنمو في صناعة مستحضرات التجميل الطبيعية على تشريعات أشد صرامة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (REACH) بشأن سلامة المواد الكيميائية المستخدمة في مستحضرات التجميل وكذلك تشريعات الاتحاد الأوروبي بشأن الأغذية الجديدة.

خيارات السياسات على الصعيد الوطني

86- يمكن اعتبار ما يلي:

- يتضمن اعتبارات طبيعية أوسع نطاقا من حيث عمليات الاعتماد للتأكد من أن النشاط التجاري يعمل على تحسين التنوع البيولوجي الإقليمي الشامل.

[12] شركة معلومات صناعات الغابات المحدودة، 2009، تم وضعها في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة 2009

- إنشاء المزيد من "دفع العرض" و "جذب السوق" للمنتجات والخدمات الخضراء من خلال زيادة وعي المستهلكين وإدارة سلسلة التوريد من قبل كبار المشترين (يشمل ذلك سياسات " المشتريات العامة الخضراء"). ويمكن القيام بذلك من خلال، على سبيل المثال، شبكات تحدد الغايات[13] أو إنشاء صناديق للاستثمار البيئي لدعم الشركات المعتمدة و/أو أظهرت طرق مبتكرة لخلق نماذج لأعمال تجارية مستدامة.

- استثمار مباشر أو غير مباشر في الشركات التي تسوق المنتجات الخضراء، وخاصة من المناطق ذات القيمة العالية من حيث الحفاظ. وهذا يمكن أن يشمل المساعدة التقنية للمساعدة في تطوير مزيد من الأعمال التجارية الأكثر ربحية وضمان ممارسات الإدارة المستدامة والوصول إلى الأسواق.

- تحسين الاستفادة من المعارف التقليدية الخاصة بأنواع النباتات (والحيوانات) لتطوير منتجات جديدة يمكن أن تقلل من تكاليف الالتزام بتشريعات السلامة الكيميائية وجعل الأسواق العالمية تعمل على نحو أفضل لصالح الفقراء من خلال المساعدة في توفير منتجات الغابات غير الخشبية وغيرها من المنتجات المناسبة للتجارة البيولوجية.

خيارات السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي

87- يمكن اعتبار ما يلي:

- استعراض وتعزيز لعنصر التنوع البيولوجي لدى النظم القائمة والجديدة للاعتماد الطوعي لضمان رصد استخدام التنوع البيولوجي وتأثيراته بصورة منتظمة وباستمرار. وتتطلب أساليب التنفيذ المطبقة حاليا تبسيط لأن العملاء (وفي بعض الأحيان صناعات المستخدم) غالبا لا يفهمون ما هو وارد في الملصق.

[13] على سبيل المثال من خلال الشبكة العالمية للغابات والتجارة، التي يديرها WWF، حيث تسجل الشركات المستهلكة والمنتجة في الشبكة وتقدم تقاريرها سنويا لـWWF بشأن التقدم المحرز مقارنة بالغايات المتفق عليها فرديا مقابل استخدام شعارها لأغراض PR (www.gftn.panda.org/about_gftn/)

- دعم إقرار المعايير الطوعية للاعتماد في البلدان النامية، ولاسيما في المناطق التي لا توجد بها هذه المعايير أو أنها غير مكتملة، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يعتبر الاستثمار الأولي للاعتماد باهظ بالنسبة لها.
- استكشاف خيارات في الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف لوضع معايير للمعاملة التفضيلية للمنتجات على أساس أساليب أكثر استدامة للمعالجة والإنتاج، وذلك بدعم من اعتماد طرف ثالث.

هـ- التمويل المبتكر للتنمية

88- زادت نسبة التنقيب عن مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الدولية بعد التزام الحكومات بزيادة المساعدة الدولية بموجب توافق آراء مونتيري.

89- يعد القاسم المشترك بين المقترحات الحالية بشأن مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الدولية هو أنه إذا ما نفذت، فبإمكانها توليد مليارات الدولارات سنويا، والتي ينظر إليها على أنها إضافة للمساهمات المتاحة حاليا. وليس من الواضح ما إذا كانت الحكومات الوطنية والجهات المانحة الأخرى ستقلل مساهماتها نتيجة لزيادة توافر التمويل للتنمية الدولية من مصادر جديدة ومبتكرة.

وضع التطبيق

90- تم تجريب عدة مقترحات بشأن مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الدولية، مما أثمر بالفعل نتائج إيجابية، بما في ذلك مساهمات تضامن شركات الطيران الدولية، ومرفق التمويل الدولي، وAdvance Market Commitment، وDebt2Health. وقد نجحت هذه الآليات في جمع حوالي 2.5 مليار دولار

كتمويل إضافي منذ عام 2006. وقد تم توجيه جميع العائدات التي حققتها هذه المصادر الجديدة والمبتكرة إلى المبادرات ذات الصلة بالصحة -- لكنها توفر نقاط دخول للتنوع البيولوجي.

91- تشير التقديرات إلى أن مساهمات تضامن شركات الطيران الدولية قد نجحت في توليد 220 مليون يورو سنويا من جميع أنحاء العالم ومكنت فرنسا من توليد 160 يورو إضافية من المساعدات التقليدية حتى الآن. وقد اكتسب المفهوم شعبية متزايدة في أميركا اللاتينية وأفريقيا. وقد تم تطوير مرفق التمويل الدولي للتحصين، بناء على اقتراح مرفق التمويل الدولي، على أساس تعهدات المانحين بما يقارب من 4 مليار يورو على مدار 20 سنة لتمويل برامج التحصين في البلدان النامية.

92- لا تزال مفاهيم واعدة أخرى تمر بمراحل مختلفة من الاستكشاف. وتشير التقديرات إلى أن ضريبة صفقات العملات ستولد عائدات في حدود 24-300 مليار دولار سنويا. كما أن ضرائب الكربون لديها القدرة على زيادة العائدات لتصل إلى 75 مليار دولار سنويا. وسوف يولد الإصدار السنوي لحقوق السحب الخاصة، بحد أقصى 10% من إجمالي الحصص، عائدات تصل إلى 20 مليار، بالإضافة إلى تبرع البلدان المتقدمة بحصتها مما يولد 25-30 مليار دولار كتمويل إضافي للتنمية. وإن مفهوم الابتكارات يمتد الآن لأشكال مختلفة مثل التحويلات، ومسابقات اليانصيب العالمية والسندات العالمية الممتازة، والصناديق الاستئمانية العالمية، و وآليات الضمانات العامة والتأمين، وآليات التعاون المالي الدولي، والاستثمار في الأسهم، والسندات الموجهة للنمو والتي تدفع فوائد باستخدام الرقم القياسي، وقروض مواجهة التقلبات الدورية، ونظم التوزيع مقابل خدمات بيئية عالمية، والتمويل متضائل ومتوسط الحجم وما إلى ذلك.

القضايا الرئيسية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية

93- تظهر المقترحات اتجاه إنشاء تيار مستقل من العائدات المخصصة لأغراض العالمية، والتي تستهدف في معظمها السلع العالمية المشتركة، ولكن لا يزال جمع وتوزيع العائدات العالمية في مرحلة مبكرة من التصميم. ولا يوجد مبادئ وإطار عام للاسترشاد بهما في تصميم وتنفيذ هذه المصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية الدولية.

94- لم تستفد أهداف التنوع البيولوجي من هذا الاتجاه الناشئ في المصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية الدولية، كما أنها لم تسهم في تنميتها. ومع ذلك، توفر الأفكار المبتكرة في تمويل التنمية الدولية نماذج يحتذى بها في استكشاف مصادر جديدة ومبتكرة لتمويل التنمية الدولية لصالح أهداف التنوع البيولوجي.

95- تتشارك جميع المخططات الجديدة والمبتكرة في نفس الميزة المتعلقة بتوفير تيار جديد من العائدات العالمية لدعم أهداف التنوع البيولوجي العالمي والتنمية المستدامة. وهذه الميزة تفرض تحديات على المؤسسات العالمية الحالية.

96- يمكن تطبيق مفهوم مرفق التمويل الدولي بسهولة على أهداف التنوع البيولوجي العالمي، وذلك إذا كان بمقدور البلدان المتقدمة الأطراف قطع تعهدات أطول أجلا للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 20 من الاتفاقية. وكما هو الحال بالنسبة لمرفق التمويل الدولي للتحصين، سوف يصدر مرفق التمويل الدولي للتنوع البيولوجي سندات في السوق المالية الدولية، على أساس تعهدات المانحين الملزمة قانونا لفترة تتراوح من 10 إلى 20 سنة. ويتم إصدار السندات بصفة منتظمة على أساس الخطة التي يتم وضعها عند توقيع التعهدات على أن يتم شرائها من خلال الأسواق المالية. وإن تدفقات الاعتمادات مستقرة ويمكن التنبؤ بها كما يمكن استخدامها مباشرة لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي.

97- يمكن أن تلعب Advance Market Commitment دورا مفيدا في تغذية أنماط الإنتاج المستدام في النظم البيئية الحساسة للتنوع البيولوجي. وفي إطار

Advance Market Commitment، تلتزم الحكومات المانحة بتوفير الأموال، من خلال شراكات تعاقدية مع الشركات الخضراء، لضمان سعر المنتجات الخضراء بمجرد الانتهاء من تطويرها، وبالتالي خلق سوق مستقبلية قادرة على الاستمرار. ويمكن أيضا أن تساعد Advance Market Commitment في تعزيز استخدام المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

98- إن الفكرة الأساسية وراء مقايضة Debt2Health ليست جديدة على مجتمع التنوع البيولوجي، ولكنها يمكن أن تظل مبتكرة في إطار المبادرات الدولية المختلفة بشأن إلغاء الديون والإغاثة. وإجمالا، ساعدت مقايضة الديون لأجل الطبيعة في توليد أكثر من مليار دولار لصالح أهداف التنوع البيولوجي خلال العقدين الماضيين. وسوف يساعد المخزون العالمي من الخبرات الحالية في إعداد مجتمع التنوع البيولوجي لتقديم حل دائم لمشاكل الديون العالمية.

99- يمكن تنفيذ مساهمات تضامن شركات الطيران الدولية بشكل مباشر لصالح أهداف التنوع البيولوجي، ولكن السهولة المتناهية لهذا الأمر قد تتلاشى بسبب الطلبات المتنافسة من الأهداف الإنمائية الأخرى.

و- صناديق المناخ (أعدها كاتيا كاروساكيس)

100- يعد تخزين الكربون وعزله من بين خدمات النظم البيئية التي يوفرها التنوع البيولوجي (مثل الغابات)، وهناك العديد من الفرص التي يمكن تسخيرها لتحقيق أقصى قدر من التآزر لتعظيم المنافع المشتركة لخدمات النظم البيئية، وكذلك جمع التمويل اللازم للتنوع البيولوجي في صورة مصادر التمويل القائمة أو الجديدة من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وإذا تم تصميمها بشكل صحيح، فهذا يمكن أن يساعد على تحقيق منافع النظم البيئية المتعددة بأقل إجمالي ممكن للتكلفة الاقتصادية.

101- يرتبط تغير المناخ والتنوع البيولوجي بشكل معقد حيث سيكون لتغير المناخ تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي (على سبيل المثال، تحويل موقع التوزيع لبعض النظم البيئية، وكذلك تغيير تركيبتها، وذلك قد يكون عن طريق الآثار المترتبة على الأنواع الغازية)، وبالتالي على القيمة والخدمات التي تقدمها النظم البيئية أيضا. ويؤثر التنوع البيولوجي الجيد والنظم البيئية المصاحبة له أيضا إيجابيا على قدرتهما على توفير وظائف للتكيف مع تغير المناخ.

وضع التطبيق والتكرار

102- تتضمن المبادرات المتعددة الأطراف، التي توفر التمويل اللازم لأساليب مبتكرة في هذا المجال والتي يمكن أن تستمد منها رؤى مختلفة، صندوق الكربون البيولوجي التابع للبنك الدولي، ومرفق شراكة كربون الغابات (FCPF)، وبرنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها (UN-REDD). وتهدف الإستراتيجية الجديدة للإدارة المستدامة للغابات التابعة لمرفق البيئة العالمي-5 إلى تحقيق عدة فوائد بيئية عالمية، مثل حماية الموائل وغيرها من خدمات النظم البيئية للغابات والتخفيف من تغير المناخ وحماية المياه الدولية.

103- يعتبر برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها آلية تمويل مقترحة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ. وتعترف خطة عمل بالي لعام 2007 بأن إجراءات دعم هذا البرنامج "يمكن أن تعزز المنافع المشتركة وقد تساهم في تحقيق أهداف وغايات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة"، على سبيل المثال اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد تم مؤخرا طرح (RESS-plus)، الذي يشمل أيضا تعزيز مخزونات الكربون، على سبيل المثال إعادة زراعة الأراضي المتدهورة.

104- يشير اتفاق كوبنهاجن إلى رفع مستوى التمويل الجديد والإضافي لتمكين ودعم الإجراءات المتعلقة بالتخفيف، بما في ذلك التمويل الكبير المخصص لـ

(REDD-plus)[14] وللتكيف، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها. ويبقى الالتزام هو توفير موارد تعادل 30 مليار دولار للفترة 2010-2012 (المسار السريع)، وهدف جمع 100 مليار دولار سنويا بصفة مشتركة بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية.

105- يتزايد عدد الأنشطة التجريبية لبرنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها - كوسيلة للحصول على الخبرة العملية واستخلاص الدروس المستفادة للانتفاع بها في أي آلية للبرنامج بعد عام 2012، وكثير من هذه الأنشطة تضع اعتبارات التنوع البيولوجي في الحسبان خلال مرحلة التصميم والتنفيذ. ومن الأمثلة على ذلك مشروع نويل كيمبف لعمل المناخ وأنشطة البرنامج في النظام البيئي بأولو ماسين، اتشيه بأندونيسيا.

القضايا الرئيسية

106- إن استهداف العديد من خدمات النظم البيئية لتحقيق نتائج فعالة من حيث التكلفة، والتي بدورها تتيح فرصة تحقيق فوائد بيئية أكبر، يتطلب تحليلا مكانيا يتضمن منافع اقتصادية واضحة. ويشمل ذلك (1) تحديد المناطق التي بها فوائد عالية من خدمات النظم البيئية (مثل الكربون والتنوع البيولوجي)، (2) تحديد المناطق التي بها نسبة عالية من خطر فقدان خدمات النظم البيئية؛ (3) تقييم تكاليف الفرصة، (4) تصميم وتنفيذ السياسات والحوافز الملائمة لجذب وتسويق الفوائد في المواقع التي تصل فيها الفوائد إلى أعلى مستوى.

107- يتطلب تحديد المناطق التي بها فوائد عالية فيما يتعلق بالكربون والتنوع البيولوجي أدوات لتقييم موقعها والترابط المكاني لها. وقد وضع المركز العالمي للكربون التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أطلس خاص بالتنوع البيولوجي والكربون، والذي يتضمن خرائط إقليمية ووطنية لستة بلدان استوائية. وتستند فوائد

[14] خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها في البلدان النامية ودور الحفاظ والإدارة المستدامة للغابات وتعزيز مخزونات كربون الغابات

التنوع البيولوجي إلى 6 مؤشرات للتنوع البيولوجي. ويمكن تعزيز هذه الأنواع من خرائط الفوائد المكانية بمعلومات حول القيم الاقتصادية لفوائد التنوع البيولوجي.

108- اتفق الأطراف باتفاقية التنوع البيولوجي على إنشاء شبكات تمثيلية للمحميات. وتمثل هذه الشبكات أداة رئيسية لكل من تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وينبغي أن يتم إدراجها في استراتيجيات برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها. وكخطوة أساسية في إنشاء الشبكات التمثيلية، قرر الأطراف إجراء تحليل للفجوات البيئية. ومن الممكن أن يزيد هذا الربط عبر الخرائط مع بيانات المناخ والكربون التآزر والفوائد المتعددة بدرجة كبيرة.

109- يحتاج تمويل (REDD-Plus) إلى الإدارة بطريقة أكثر دعما للفقراء، حيث يمثل فرصة لدعم المشاريع التي تدفع للمجتمعات نظير الحفاظ على خدمات النظم البيئية وتنويع سبل العيش.

110- بالنسبة لتنفيذ (REDD-Plus) والتكيف القائم على النظم البيئية بطريقة تأخذ في الاعتبار فوائد التنوع البيولوجي، تحتاج خدمات النظم البيئية والحد من الفقر إلى هياكل حوكمة مناسبة على صعيد المستويات السياسية الدولية والمحلية. ويعنى هذا الأمر تحديدا بتجنب الحوافز الضارة (مثل تجنب استبدال الغابات الطبيعية بالمزارع)، والوصول بشكل منصف إلى من يعتمدون على الغابات والسكان الأصليين للغابات (ضمان حيازة الأراضي) وآليات لمكافأة المجتمعات المحلية نظير الإدارة المستدامة للغابات عن طريق التقاسم العادل لمنافع برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور نوعيتها وآليات التمويل الأخرى.

خيارات السياسات على الصعيد الوطني

111- في سياق (REDD-Plus)، يمكن للبلدان النامية أن تضع التشريعات وتقيم المؤسسات التي تمكن الفئات الثلاثة من المستفيدين من الحصول على تعويض

وضمان القابلية للقياس والإبلاغ والتحقق للمشاريع. وسوف تكون هذه الفئات الثلاثة هي الحكومة الوطنية، وحكومة الولاية والمجتمعات المحلية التي من شأنها أن تتلقي مدفوعات كربون الغابات. وسوف توفر خطط العمل والإستراتيجية الوطنية لكربون الغابات، الموضوعة وفقا لإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا، إرشادات موجهة للمنافع المشتركة لمطوري المشروع من أجل تصميم مشاريع (REDD-Plus) التي توفر فوائد سبل العيش والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى الكربون. وسوف تخلق خطط العمل والإستراتيجية الوطنية لكربون الغابات مجموعة من المشاريع الخضراء التي تعترف بالمشاريع ذات القيمة الممتازة وتوفر حوافز للقطاع الخاص للاستثمار فيها من أجل القيمة الإضافية للتعويض.

112- في البلدان المتقدمة، سوف توفر التشريعات الوطنية التي تسمح بسداد مشروعات الكربون لحصة معينة من التعويضات حوافز للشركات للاستثمار في (REDD-Plus). ويمكن توفير الرؤى من خلال مؤسسة واكسمان ماركي بيل بالولايات المتحدة، التي تخلق حوافز قائمة على السوق لاستثمارات القطاع الخاص في كربون الغابات.

.

113- يمكن لكل بلد أن تتخذ إجراءات من خلال الاستثمار في النظم البيئية كدعم للتكيف. وفي كثير من الحالات، يمكن أن تكون هذه الطرق أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالحلول التكنولوجية التي تستخدم البنية التحتية (تحديث لقضايا المناخ 2009). وهناك العديد من صناديق تغير المناخ القائمة والخاضعة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ التي تركز على التكيف، مثل صندوق تمويل مشروعات التغيرات المناخية (SCCF)، وصندوق تمويل مشروعات البلدان الأقل نموا (LDCF) وصندوق التكيف (AF).